# منظمة العفو الدولية

## بيان للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 29/2456/2015.
15 سبتمبر/ ايلول 2015

## المغرب: بعد عامين من مطالبة إحدى هيئات الأمم المتحدة بالإفراج عنه، أحد الناجين من التعذيب يعلن الإضراب عن الطعام في سجنه

قالت منظمة العفو الدولية أنه يتعين على السلطات المغربية أن تنفذ القرار الصادر عن الفريق الأممي العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وأن تحرص على توفير الحماية لعلي العراس بما يحول دون تعرضه للمزيد من الإساءة في سجنه، وتكفل تمكينه من الاحتكام إلى القضاء بشكل فعال. ويُذكر أن العراس قد أعلن في 25 أغسطس/ آب إضراباً عن الطعام من محبسه في سجن سلا 2 المحلي القريب من العاصمة الرباط، وذلك بعد مضي سنتين من مناشدة الفريق الأممي العامل المعني بالاحتجاز التعسفي للسلطات المغربية بضرورة الإفراج عنه. ولقد أُصيب علي بهزال شديد وبالكاد يتمكن من الوقوف على قدميه وفق ما قالته عائلته لمنظمة العفو الدولية.

كما أعلن علي العراس إضرابه عن الطعام احتجاجاً على المعاملة غير اللائقة التي يلقاها من كبير حراس العنبر في سجنه، وجراء تكرار تأخير قيام السلطات القضائية بالتحقيق في مزاعم تعرضه للتعذيب وعدم تلقيه ردٍ من محكمة التمييز بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تقديمه طلب الاستئناف لدى أعلى السلطات القضائية في البلاد من أجل الطعن في قرار إدانته.

ويمضي العراس الذي يحمل الجنسيتين المغربية والبلجيكية حكماً بالسجن 12 سنة صدر بحقه عقب أن أدانته محكمة مكافحة الإرهاب بتهمة المشاركة في منظمة إجرامية تُعرف باسم "شبكة بيليراج" وشراء أسلحة لصالحها. واستند قرار إدانته إلى اعترافاته التي قال إنها انتُزعت منه تحت التعذيب.

وأخبر علي العراس عائلته أن كبير حراس العنبر الذي يُحتجز فيه قد دأب على منعه من زيارة طبيب السجن وحرمه من الحصول على مستلزمات النظافة الشخصية واستهزأ به من خلال جلب وجبة طعام إلى زنزانته اثناء إضرابه عن الطعام. وقيل إن ثمة محتجزين آخرين أعلنوا إضراباً عن الطعام مدة 48 ساعة احتجاجاً على المعاملة المشابهة التي يلقونها من قبل كبير الحراس نفسه.

وفي 21 مايو/ أيار 2014، أعلنت السلطات القضائية المغربية أنها تعكف على التحقيق في مزاعم تعرض علي العراس للتعذيب طوال 10 أيام بعد وصوله إلى البلاد ومن ثم احتجازه في أحد مراكز الحجز السرية التابعة لجهاز المخابرات في تمارا على مقربة من الرباط. وجاء إعلان السلطات هذا بعد يومين من جزم لجنة الأمم المتحدة المعنية بمناهضة التعذيب بانتهاك المغرب لاتفاقية مناهضة التعذيب فيما يتعلق بقضية على العراس. ولقد اكتسى إعلان السلطات هذا أهمية كبرى كونها قد دأبت وبإصرار على نفي وجود السجن السري المشار إليه والذي قيل إنه مكان احتجاز وتعذيب العشرات بمعزل عن العالم الخارجي ما بين عامي 2003 و2011. وتشير الأدلة إلى احتمال احتجاز البعض واستجوابهم وتعذيبهم في المغرب ضمن برنامج احتجاز وتسليم المطلوبين سراً الذي تديره وكالة المخابرات المركزية في الولايات المتحدة (سي آي إيه).

ولكن يظهر أن التحقيقات قد توقفت بعد عام تقريباً على خضوع علي العراس لسلسلة من الفحوص الطبية أُجريت بطلبٍ من المحكمة. ولم يتلق محاموه بعد التقرير الرسمي لتلك الفحوص، وسبق له وأن خضع لفحص مماثل في سياق تحقيق أُجري في عام 2011 وخلص إلى أنه لم يتعرض للتعذيب، ولكن صرح خبير دولي في وقت لاحق أن التحقيق كان معيباً. وفي السنة التالية، قام طبيب شرعي مستقل بفحص علي العراس بحضور المقرر الأممي الخاص المعني بالتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، خوان مينديز، والذي صرح لاحقاً أنه قد بدت على جسد علي العراس آثار تتسق ومزاعم تعرضه للتعذيب التي جاءت على لسانه.

ولا زال علي العراس قيد الاحتجاز على الرغم من دعوة الفريق الأممي العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى إطلاق سراحه فوراً ودون شروط وتوفير التعويضات الملائمة له بعد أن اتضح للفريق العامل أنه قد تمت إدانة العراس على إثر محاكمة جائرة استندت إلى "اعترافات" شابتها مزاعم احتمال انتزاعها تحت التعذيب. وعليه، فلقد جاء إعلان العراس عن إضرابه عن الطعام بالتزامن مع مناسبة الذكرى السنوية الثانية لصدور قرار الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الداعي إلى الإفراج عنه.

ولا زال العراس قيد الاحتجاز في المغرب منذ أن تمت إعادته قسراً من إسبانيا بتاريخ 14 ديسمبر/كانون الأول 2010، حيث تمت إعادته إلى المغرب على الرغم من دعوة لجنة حقوق الإنسان إلى تطبيق إجراء تحفظي مؤقت يحول دون تسليمه إلى المغرب، ومناشدة منظمة العفو الدولية السلطات الإسبانية عدم تسليمه لاحتمال تعرضه للاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والتعذيب ومحاكمة جائرة في المغرب. وثبت للجنة لاحقاً أن إسبانيا قد خالفت واجباتها الدولية المترتبة عليها وفق أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عندما قامت بتسليم العراس إلى المغرب. وفي عام 2015، عبرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بمناهضة التعذيب عن قلقها حيال عملية تسليم العراس ودعت إسبانيا إلى فتح تحقيق في مزاعم تعرضه للتعذيب.

وقبل سنة من الآن، أعلنت منظمة العفو الدولية عن توجيه عريضة عالمية موشحة بتواقيع 216500 شخصاً إلى وزير العدل والحريات المغربي وتدعو السلطات فيها إلى التحقيق في مزاعم تعرض العراس للتعذيب، والامتثال لمقتضيات القرار الصادر عن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وذلك في سياق حملة "أوقفوا التعذيب" العالمية التي أطلقتها منظمة العفو الدولية. ومن الجدير بالذكر أن وزير العدل والحريات المغربي قد عمل قبيل انضمامه لتشكيلة الوزارة محامياً متخصصاً في الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لا سيما الذين كانوا محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي وعرضة للتعذيب في مركز تمارا للحجز. وقامت السلطات المغربية بخطوة إيجابية من خلال تشكيل لجنة تُعنى بالتحقيق في الموضوع، ولكن توقف التحقيق بعد 16 شهراً على انطلاقها. وينبغي على السلطات أن تكفل استمرار سير التحقيق دون عرقلة أو تأخير.